مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies
نماء وانتماء

namacenter

ترجمات

الواقعية: عدو حقوق الإنسان؟

كولدو كسلا

ترجمة: أحمد محمد بكر موسى

الواقعية: عدو حقوق الإنسان؟

الواقعية: عدو حقوق الإنسان؟

كولدو كسلا

ترجمة: أحمد محمد بكر موسى

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الواقعية: عدو حقوق الإنسان؟	٧
الحكمة الشائعة: الواقعية ضد حقوق الإنسان	٧
رؤية بديلة: ثلاثة طرق يمكن عبرها لحقوق الإنسان التعامل مع الواقعية	٩
كشف السياسة خلف القانون الدولي	١٠
التعقل يجعل الحرب أقل احتمالًا	١٤
من الواقعية إلىٰ مجتمع دولي يحكمه النظام	١٦
خاتمة	**١٩**
References	**٢١**

الواقعية: عدو حقوق الإنسان؟

كولدو كسلا

ترجمة: أحمد محمد بكر موسىٰ

يقيم هذا الفصل الواقعية من منظور حقوق الإنسان. يعرض **القسم الأول** النظرة التقليدية التي ترىٰ أن الواقعية بتركيزها علىٰ الدولة، القوة المادية والفوضىٰ الدولية ترفض فكرة أن يكون لحقوق الإنسان أي أهمية في السياسة العالمية. ويعرض **القسم الثاني** وجهة نظر بديلة. فهناك ثلاثة طرق علىٰ الأقل يمكن عبرها لحقوق الإنسان البقاء والازدهار فعلًا في عالم يسترشد بمعايير الواقعية الكلاسيكية. وأزعم **أولًا** أن الواقعية تهيئ مساحة لانتقاد سياسي للقانون الدولي، ما يساعدنا علىٰ فهم الأسباب السياسية لصياغة مطالب معينة بلغة قانون حقوق الإنسان. **ثانيًا**، تنصح الواقعية بضبط النفس في استخدام القوة العسكرية، ما يؤدي واقعيًّا إلىٰ نتائج أفضل لحقوق الإنسان. **وأخيرًا**، تسمح لنا الواقعية بالتنظير حول فكرة معينة للنظام تسترشد بالقواعد الدولية التي تحددها الدول أنفسها.

الحكمة الشائعة: الواقعية ضد حقوق الإنسان

تحاول الواقعية تفسير إشباع المصالح الوطنية المحددة سلفًا في عالم فوضوي قائم علىٰ الاستقلال السياسي ومن منظور أخلاقي نتائجي[1]. وبعبارة أخرىٰ، بالنسبة للواقعيين، للدولة صفة وحدوية، في حين تنتمي السياسة

(١) الأخلاق النتائجية هي أخلاق تحكم علىٰ الفعل من حيث الخطأ والصواب بناء علىٰ نتيجة الفعل، وليس علىٰ الفعل ذاته.

والأخلاق إلىٰ عالمين مختلفين، ويتوقف كون الفعل صوابًا أم خطأ علىٰ نتيجة الفعل نفسه. وبالفهم علىٰ هذا النحو، ينظر إلىٰ الواقعية في كثير من الأحيان علىٰ أنها نادرًا ما تتوافق مع التزام أخلاقي أصيل بمواقف معيارية كتلك التي تتجلىٰ في فكرة حقوق الإنسان.

بشكل عام، فإن الواقعيين متشككون بقوة في القانون الدولي (Morgenthau 1940 Krasner ; 2002)، وهم متشككون في الإعلان دوليًّا عن «مدونة أخلاقية» واحدة فوق مدونات أخرىٰ متعارضة (Morgenthau 1948). ومن وجهة نظرهم، ليس من المنطقي الحكم علىٰ تصرفات الدول الأخرىٰ من منظور أخلاقي (Morgenthau 1979 Kennan ; 1985). وتتردد الدول في اتهام بعضها بعضًا بانتهاكات حقوق الإنسان، حتىٰ لا تتهم بالشيء نفسه بشكل متبادل، وقد تتقوض سيادتها نتيجة لذلك (Krasner 1993, 164).

بالنسبة للواقعيين، لا تملك القيم المعيارية والنظم الدولية سلطة في حد ذاتها. ويفتقر إعلان حقوق الإنسان إلىٰ القيمة التحليلية أو التفسيرية للمساءلة عن تصرف الدولة، وبالتالي لا يستحق القانون الدولي لحقوق الإنسان الكثير من الاهتمام. وبعد كل ذلك، فالقانون الدولي لحقوق الإنسان هو نظام دولي مصنوع من القيم المعيارية. ولا يهم النظام الدولي إلا بقدر ما يعكس «توزع القوة في العالم» الموجود مسبقًا (Mearsheimer 1994/57)، وبقدر ما تندرج القواعد «في الهيكل المادي للنظام الدولي» (Mearsheimer 1995, 91). وبعبارة أخرىٰ، بالنسبة للواقعيين، إما أن النظام الدولي لحقوق الإنسان لا يُحدِث أثرًا، لذلك لن تكون الدول منزعجة بشأنه، أو أنه يحدث أثرًا، ولكن فقط كأداة في يد القوي لفرض قوته المهيمنة علىٰ الضعيف.

والواقعية موجودة بين علماء القانون. وبالنسبة للواقعيين القانونيين، لإعلان حقوق الإنسان ارتباط قليل جدًّا بالتحسن الفعلي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويرتبط هذا التحسن أكثر بالعلاقات التجارية الأكثر ترابطًا وبنهاية الحرب البادرة. صحيح أن الديمقراطيات الليبرالية تواصل صياغة معاهدات حقوق الإنسان، توقيعها والتصديق عليها، ولكن هذه الديمقراطيات تفعل ذلك في رأي

الواقعيين القانونيين لأنهم لا يتكبدون تكاليف تذكر، وعدم فعل ذلك سيجعلهم يبدون كشاذين سيئين؛ لأن معظم الدول الأخرىٰ لن تغادر سفينة نظام حقوق الإنسان الدولي (Goldsmith and Posner 2005 ; Posner,4ch 2014).

لقد وصلت شكوك الواقعية حول إعلان حقوق الإنسان دوليًّا إلىٰ شواطئ العلماء المتعاطفين مع فكرة حقوق الإنسان أيضًا، فبالنسبة لهم ليس لدىٰ الواقعية ما تقدمه. فيرىٰ مايكل فريمان (٢٠٠٢, ١٣١) مثلًا أنه «يمكن للواقعية تفسير إهمال الدول حقوق الإنسان، لكن لا يمكنها تفسير بروز تأثير حقوق الإنسان في العلاقات الدولية ولا تزايده». وكتب لاندمان (٢٠٦, ٤٤) أنه في ظل الواقعية لا تسمح الدول لمعايير حقوق الإنسان بالظهور والتطور إلا «لكسب فائدة قصيرة الأجل وزيادة شرعيتها الدولية حال التعويل علىٰ عقوبات ضعيفة والتزامات قانونية غير قابلة للتنفيذ».

ومع استثناءات متفرقة (schulz like 2001 and Mahanty 2013)، تبقىٰ الواقعية بغيضة بالنسبة لمعظم أكاديمي حقوق الإنسان وممارسيها، ويُنظر إلىٰ الواقعيين كخصوم فكريين.

رؤية بديلة: ثلاثة طرق يمكن عبرها لحقوق الإنسان التعامل مع الواقعية

يبقىٰ السرد أعلاه هو الرؤية العامة حول التفكير الواقعي بشأن حقوق الإنسان في السياسة العالمية. وتنتشر هذه الرؤية كثيرًا داخل الواقعية وخارجها. ومع ذلك، أعتقد أن قراءة واقعية بديلة لحقوق الإنسان ممكنة، ولا سيما داخل الواقعية الأكثر تقليدية وقبل الوالتزية[١] (قبل سبعينيات القرن العشرين)، وهي أقل تقيدًا بالهيكل الدولي وأكثر اهتمامًا بالتدليل ضد ما كان يعتبر مثالية متهورة.

والحوار ممكن ليس فقط مع مؤلفين رحلوا منذ مدة طويلة، مثل إدوارد هاليت كار الذي تبنىٰ موقفًا جمع بين الواقعية والمثالية حول الزواج بين المثل والقوة: «العيب المميز للطوباوية هو السذاجة وللواقعية العقم» (Carr 2001, ١٢)[٢].

---

(١) يقصد كينيث والتز أحد مؤسسي الواقعية الجديدة.

(٢) يقول كار في كتابه «أزمة العشرين عامًا: يجب علىٰ كل نشاط بشري أن يوازن بين اليوتوبيا والواقع، بين الإرادة الحرة والحتمية. فالواقعي المتزمت الذي يقبل تسلسل الأحداث دون قيد أو شرط يحرم=

وقد جادل واقعيون معاصرون مشهورون -وإن كان علىٰ استحياء- لصالح السماح لحقوق الإنسان بالدخول في معادلة السياسة الصعبة. فمن الولايات المتحدة، أكد كل من جون ميرشايمر (٢٠١٤) وستيفن والت (٢٠١٦) أن الانتهاكات التي ترتكبها القوات الأمريكية في الخارج تشكل خطرًا جسيمًا علىٰ الأمن القومي، وأن أفضل طريقة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج هي تحسين أدائنا في حمايتهما في الداخل.

تنبع الواقعية وحقوق الإنسان من نقطتي انطلاق مختلفتين جدًّا، لكنهما لا يتحدثان بلغات غير قابلة للترجمة بالضرورة. ومواقفهما وبرامجهما ليستا بطبيعتهما غير قابلتين للتوفيق بينهما. ستعطي الفقرات التالية أمثلة في ثلاثة مجالات يمكن لتحليل حقوق الإنسان والدعوة إليها الاستفادة من بعض التفكير الواقعي.

كشف السياسة خلف القانون الدولي

يفترض الليبراليون أن النظام القانوني ينظم السلوك داخل النظام السياسي ككل. لا يشارك هذه الفرضية واحد من أكثر الواقعيين القانونيين تأثيرًا في القرن العشرين، وهو كارل شميت. تذكرنا الواقعية بأن المجالين القانوني والسياسي يختلفان قلبًا وقالبًا.

مما لا شك فيه أن عداء شميت للسامية ودعمه النشط للنظام النازي يجعلانه مرجعًا غير محتمل في أي بحث حول حقوق الإنسان. وبرغم ما تقدم، فإن تصوير شميت للسيادة كسلطة للبت في حدود القاعدة والاستثناء مفيد بشكل خاص لفهم تراجع حقوق الإنسان خلال ما سُمِّيَ الحرب علىٰ الإرهاب (see Agamben 2005). علىٰ الأقل، ينبغي علىٰ المدافعين عن حقوق الإنسان قراءة شميت لفهم الخطاب الذي انتشر بسرعة في جميع البلدان الغربية بعد سبتمبر ٢٠١١. ولا يزال هذا الخطاب حيًّا للغاية اليوم، ومن داخله برر البعض استخدام

= نفسه من إمكانية تغيير الواقع. واليوتوبي المتزمت الذي يرفض التسلسل السببي يحرم نفسه من إمكانية فهم الواقع الذي يسعىٰ إلىٰ تغييره. فالنقيصة المميزة لليوتوبيا هي السذاجة، والنقيصة المميزة للواقعية هي العقم. انظر:

Carr, E. H..The Twenty Years' Crisis.)London: Palgrave MacMillan, (2001, p 12.

التعذيب ضد الإرهابيين المفترضين، دافعوا عن تقييد حرية تنقل الأجانب وجاءوا بتصنيف جديد للمقاتل، ما يُسمَّىٰ المقاتل العدو، الذي لا ينطبق عليه القانون الدولي الإنساني. إن الفكرة الضمنية التي يعلمنا إياها شميت هي أن أعداء المجتمع ينبغي ألا يتمتعوا بالحقوق والمزايا التي منحها المجتمع لنفسه. فيستطيع العدو الدخول إلىٰ المجال السياسي لكنه يبقىٰ خارج المجال القانوني.

استنكر شميت عدم التسييس المزعوم لليبرالية، الذي يدعي أن الأخلاق قضية غير قابلة للنقاش، ويعلن عن قيم عالمية مزعومة قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان. وقد ردد صدىٰ الفوضوي الفرنسي في القرن التاسع عشر بيير جوزيف برودون، محذرًا من أن «كل من يستدعي الإنسانية يريد الخداع» (٢٠٠٧, ٥٤). فيجب علىٰ المرء التفكير نقديًّا في الأسباب السياسية التي تجعل بعض الأفكار تجد صدىٰ في القانون الدولي لا تجده أفكار أخرىٰ. وبعبارة أخرىٰ، تدعونا الواقعية إلىٰ استكشاف السياسة وراء القانون الدولي.

يقدم عالم القانون الفنلندي مارتي كوسكينيمي (٢٠٠٥) رؤية مهمة حول هذا الموضوع. فبالنسبة له، فإن القانون الدولي بشكل عام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل خاص سيفٌ ذو حدين يخدم غرضين متضادين في وقت واحد، «من التبرير إلىٰ اليوتوبيا»، كما يقول عنوان كتابه. فمن ناحية، يقوم القانون الدولي علىٰ إرادة الدول ويتمتع بفضيلة الواقعية، ولكنه حين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالممارسة الفعلية للدولة ويفشل في إنشاء التزامات جديدة علىٰ الدول، يصير «تبريريًّا» للقوة القائمة، معطيًا هذه القوة عذرًا أو تبريرًا. ومن ناحية أخرىٰ، يشكّل القانون الدولي مثلًا أعلىٰ أو تعددية للمثل العليا لسلوك الدولة، وهذا يؤكد القوة المعيارية المستقلة للقانون، وعيب القانون الدولي المحتمل هو كونه معرضًا ليكون «غير واقعي» إذا بقي منفصلًا عن الممارسة الفعلية.

وبالتالي فإن استخلاص معنىٰ حقوق الإنسان من القانون الدولي هو ممارسة «منافسة هيمنية»، حيث يتحدىٰ الفاعلون الدوليون -بمن فيهم مسئولو الدولة، خبراء القانون الدولي، والمنظمات غير الحكومية الدولية إلخ- بعضهم بعضًا عن طريق «استدعاء قواعد ومبادئ قانونية يضعون لها معاني مختلقة تدعم تفضيلاتهم وتتعارض مع تفضيلات خصومهم» (٢٠٠٤, ١٩٩). واختار كوسكينيمي كلمة

«هيمنة» بالمعنىٰ الغرامشي[1] الذي يشير إلىٰ السيطرة التي تتطلب القوة بقدر الرضا، وهي نتيجة معركة أيديولوجية لتعيين اتجاه أخلاقي.

ومع ذلك، فالمؤسسات تقيد المنافسة بالضرورة. فعلىٰ المرء الحذر من أنه من اللحظة نفسها التي تصبح فيها حقوق الإنسان ممأسسة، فإنها تخضع لتأثيرات للقانون الدولي المقيِّدة، حيث تبقىٰ الدول حراس البوابة الرئيسيين. وطالما ظل القانون الدولي قانونًا تتفق عليه الدول (بصرف النظر عن التفسير، الذي لا تملك الدول سيطرة تامة عليه)، سيكون بحكم تعريفه مقيدًا من حيث إمكانيات تحرر الضعيف وأصحاب الحقوق عمومًا. وهذا ما يشير إليه ستامرز (٢٠٠٩) باسم «مفارقة المأسسة»، أو ما يسميه كوسكينيمي «استعمار الثقافية السياسية عبر لغة تكنوقراطية» (١٩٩٩, ٩٩).

يسلط الفحص المتأمل للسياسة والمنافسة الهيمنية وراء القانون الدولي الضوء علىٰ التمييز القانوني الدولي بين الحقوق المدنية والسياسية (CPR: حرية التعبير، الحق في عدم التعرض للتعذيب، الحق في محاكمة عادلة إلخ) من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR: الحق في السكن، الحق في الصحة، الحق في التعليم إلخ) من ناحية أخرىٰ. ففي حين يعترف القانون الدولي بكلتا المجموعتين من الحقوق، فإن المادة ٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد نصت علىٰ أن يكون إعمال هذه الحقوق «تدريجيًّا» تبعًا «للموارد المتاحة». ولا توجد شروط مثل هذه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهدان معتمدان في اليوم نفسه.

فقد تواجد علىٰ مدار عقود عدد من آليات رصد الامتثال للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشأن الحالات الفردية علىٰ الصعيدين العالمي

---

(١) يرىٰ غرامشي أن هيمنة الطبقات الحاكمة علىٰ الشعوب لا تكون بالقوة فحسب، وإنما تكون بالرضا كذلك، وذلك عن طريق نشر وعي زائف يتوافق مع مصالح الطبقات الحاكمة تبثه المؤسسات الدينية، المدارس، وسائل الإعلام وغيرها، وتتبناه الشعوب طوعًا، وهنا تحدث الهيمنة بالرضا أي بموافقة الشعوب واقتناعها.

والإقليمي، وإن كانت ناقصة. ومع ذلك، فآليات الشكاوىٰ الفردية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية حديثة وتنقصها الممارسة. أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية قرارها الأول في صيف عام ٢٠١٥، في حين صدر القرار الأول حول الحالات الأولىٰ المفحوصة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية أواخر السبعينيات. كما أنها ضعيفة أيضًا، فالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تتفوق علىٰ اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية من حيث الميزانية، عدد القضايا المنظورة سنويًّا، مستوىٰ الامتثال من جانب الدول وأي متغير ممكن آخر. وأنواع الانتهاكات التي فُحِصَتْ محدودة أيضًا، فمن بين الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لا يمكن لمحكمة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية النظر إلا في انتهاكات الحقوق النقابية والحق في التعليم، في حين نجد ولايتها غير مقيدة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

ومع ذلك، يمكن أن يكون للقانون الدولي نتائج عكسية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية. فمن ناحية، يراد للقانون الدولي قبول عالمي، وأن يتمتع بمكانة جيدة في الالتزام علىٰ المستوىٰ الحكومي. ومن ناحية أخرىٰ، قد لا يشعر بعض المدافعين بالارتياح للمقايضات المحتملة للعمل من أجل المساواة المادية، نظام ضريبي عادل والمفاوضة الجماعية في حدود القانون الدولي. وقد تفشل الحملات إذا اعتمدت أكثر من اللازم علىٰ المعاهدات الدولية التي صاغتها النخب القوية وتفاوضت عليها، أو علىٰ أحكام المحاكم المتعلقة بالأفراد وربما حتىٰ القضايا المنعزلة والتقارير حسنة النية لخبراء الأمم المتحدة غير الخاضعين للمساءلة المنشورة في جنيف أو نيويورك. إن القوة الثورية لهذه الأدوات محدودة جدًّا، ومن غير المرجح أن تنشط الأفراد والجماعات المستبعدة من توزيع غير عادل للموارد العالمية (توجد مناقشة ثاقبة لهذا الموضوع في الكتاب الذي حرره Lettinga and van Troost 2015). وقد يفضل المدافعون عن العدالة الاجتماعية -عند رسم أولوياتهم الإستراتيجية- الوقوفَ خلف مرشح يساري راديكالي بدلًا من استهلاك مواردهم في أوراق سياسات حول معنىٰ المادة ٢ (١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

تبقىٰ الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية حقوقًا من الدرجة الثانية في القانون الدولي، ولا توجد أسباب مقنعة نظريًّا لتفسير ذلك. وتتعلق الأسباب بسياق الحرب الباردة الذي ظهر فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن أيضًا مع حقيقة أن معظم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الشمالية بدأت العمل علىٰ القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في القرن الحادي والعشرين فقط. وبمعنىٰ آخر فإن الأسباب سياسية، فيمكن لمحللي حقوق الإنسان استخدام بعض الواقعية لكشف السياسة الكامنة خلف الشكلين المختلفين لمأسسة الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي، وأيضًا لإعادة النظر في مزالق الدفاع عن العدالة الاجتماعية القائم علىٰ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التعقل يجعل الحرب أقل احتمالًا

يرىٰ الواقعيون أن الدول متساوية وظيفيًّا، فبالنسبة لهم لا تتوقف القوة النسبية للدول بعضها مقابل بعض علىٰ دورها في النظام، ولكن علىٰ ثقلها الاقتصادي وقوتها العسكرية. ومع الأخذ في الاعتبار المساواة الوظيفية، فالواقعيون معنيون بشكل خاص بتوازن القوىٰ. فالواقعية جامدة، ميالة إلىٰ الوضع الراهن ومتوجسة من التغيير. وبكلمة واحدة: الواقعية متعقلة. وكما لاحظ دونللي (٢٠٠٨، ١٥٧، ١٥٩) وهو ليس واقعيًّا: تقرأ الواقعية أفضل باعتبارها أخلاقًا تحذيرية للتعقل السياسي تتجذر في رؤية ضيقة ولكنها ثاقبة للسياسة الدولية. [. . .] ربما تكون أفضل رؤية لأخلاق واقعية يمكن الدفاع عنها هي باعتبارها تحذيرًا من التطبيق غير الملائم لمعايير أخلاقية علىٰ العمل السياسي الدولي.

وبالنظر إلىٰ تعقل الواقعية في الشئون الدولية، فهي تثبت أنها بالغة الأهمية في التأكد من استنفاد جميع الموارد المتاحة قبل الذهاب إلىٰ الحرب. وهذا مهم لأنه لا يوجد مكان تكون حقوق الإنسان فيه أكثر عرضة للخطر من ساحة معركة. ولن يستخدم الواقعيون الحجج الأخلاقية لمعارضة التدخلات العسكرية، لكن يمكن أن يصبحوا حلفاء مرحليين علىٰ أساس كل حالة علىٰ حدة. فعلىٰ سبيل المثال، كان مورغنثاو (١٩٦٥) ناقدًا شديدًا للتدخل الأمريكي في فيتنام، الذي

اعتبره «خداعيًّا» لأن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مصالح إستراتيجية متماثلة في جنوب شرق آسيا. وبعد أربعة عقود تقريبًا، عارض والت وميرشايمر (٢٠٠٣) الرأي المتمدد القائل إن صدام حسين يشكل تهديدًا للمصالح الأمريكية وإن تدخلًا عسكريًّا كان لا مفر منه، وفي رأيهم كانت الحرب علىٰ العراق «غير ضرورية».

منذ تسعينيات القرن العشرين، ترسخت نزعة التدخل الليبرالية في جزء كبير من أوساط حقوق الإنسان العالمية. وضغط التدخليون الليبراليون باتجاه مخطط استعمال القوة لتحقيق أهداف إنسانية مثل تعزيز الديمقراطية. وكان التدخليون الليبراليون أيضًا وراء فكرة «المسئولية عن الحماية» (P2R)، التي صاغتها بداية مجموعة مستقلة من الخبراء اجتمعوا في كندا (ICISS 2001)، وتبنتها جزئيًّا في وقت لاحق نتائج مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ (UN General Assembly A/RES/2005/60, para.138-139). ولا يوجد تعريف وحيد للمسئولية عن الحماية، لكن خلاصة القول هي أن الإنسانية ككل تتحمل مسئولية مشتركة عن حماية المدنيين عسكريًّا إذا لزم الأمر، في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وبالنسبة لمروجي المسئولية عن الحماية، تتفوق هذه المسئولية العالمية علىٰ الالتزامات القانونية الأخرىٰ، بما في ذلك المتطلبات الإجرائية للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينظم متىٰ وكيف يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ قرار بنشر قوات مسلحة لاستعادة السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أن علىٰ الدول الشعور بشرعية إرسال قواتها إلىٰ البلدان التي تحدث فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، حتىٰ من دون تفويض واضح من مجلس الأمن. ومع أن المجموعة المستقلة من الخبراء الذين اجتمعوا في كندا قد تصورت هذه الإمكانية، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أوضحت في وثيقة نتائج القمة العالمية أن المسئولية عن الحماية ليس بوسعها تجاوز ميثاق الأمم المتحدة.

مع بقاء الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ عالقة في الذهن، شعر عدد من المراقبين بالاضطرار إلىٰ تبرير تدخل الناتو في كوسوفا في عام ١٩٩٩، برغم فشل مجلس الأمن في السماح بالتدخل بسبب الفيتو الروسي. وبالنسبة للبعض ستكون كوسوفا حالة واحدة فقط، ومع ذلك فهي بالنسبة لآخرين ستمهد الطريق لتدخلات أخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال، دافع مايكل إيجناتيف -الذي كان ضمن الفريق الذي توصل إلىٰ فكرة المسئولية عن الحماية- علانية عن التدخل الأمريكي والبريطاني في العراق لأسباب إنسانية. ولاحقًا ذكر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي سمح بعملية الناتو في ليبيا التي انتهت بتغيير النظام المسئول عن الحماية بشكل صريح. ونظرًا لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا والمنطقة، فإن الرئيس أوباما ندم لاحقًا علىٰ القرار الأمريكي فيما يتعلق بليبيا (Goldberg 2016)، ما دفعه إلىٰ عدم التدخل ضد الرئيس الأسد في سوريا، رغم التقارير الموثقة التي أكدت استعماله الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين العزل.

ولمدة عقدين من الزمن، اعتمد جزء من أوساط حقوق الإنسان بشكل مفرط علىٰ القوات المسلحة، ومع ذلك فالدروس المستفادة من العراق وليبيا تشير إلىٰ تغير في هذا المسار. فقد يفضل دعاة حقوق الإنسان عدم التوصية باستخدام القوة العسكرية في المستقبل. ومع تشديد الواقعيين علىٰ المصالح الوطنية، توازن القوىٰ والتعقل قد يسيران إلىٰ جانب الحقوقيين في هذا الاتجاه.

من الواقعية إلىٰ مجتمع دولي يحكمه النظام

كتب هالت كار مؤلفه «أزمة العشرين عامًا» (٢٠٠١) ليحذر مما رآه من الإفراط في التفكير الرغبي[١] بين المثاليين في فترة ما بين الحربين، ومع ذلك، فهو لم يرفض المثل والأخلاق كليًّا، ولكن دعا إلىٰ تأطيرها ضمن بنية سياسية تحددها أساسًا المصالح الوطنية. تسمح الواقعية برؤية دقيقة للقانون الدولي كمنتج لمجتمع دولي تعددي. وكانت هذه في الأساس هي الفكرة التي طرحها

(١) التفكير الرغبي يعني تكوين اعتقادات المرء واتخاذ قراراته بناء علىٰ رغبته النفسية وأمانيه، وليس بناء علىٰ العقل أو الواقع.

هيدلي بول والجيل الأول من المدرسة الإنجليزية في الستينيات والسبعينيات، التي يحب فريد هاليداي (١٩٩٢، ٤٣٨) أن يطلق عليها «الواقعية الإنجليزية».

قبلت المدرسة الإنجليزية الفرضية الواقعية المنطق الفوضىٰ، لكنها قالت إن المجتمع الدولي يمكنه الخروج من هذه الفوضىٰ. فيرىٰ بول أن مجتمعًا دوليًّا يوجد «عندما تشكل مجموعة من الدول، واعية بمصالح مشتركة معينة وقيم مشتركة، مجتمعًا بمعنىٰ أنهم يرون أنفسهم ملتزمين بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتهم بعضهم ببعض، ويشاركون في عمل المؤسسات المشتركة» (٢٠٠٢، ١٣). وسيكون النظام هو محور المجتمع الدولي. وعرف بول النظام بأنه «نمط يؤدي إلىٰ نتيجة محددة، وهو ترتيب للحياة الاجتماعية بحيث يروج أهدافًا أو قيمًا معينة» (٢٠٠٢، ٣-٤). وسيكون النظام مرغوبًا فيه جدًّا لأنه «شرط تحقق القيم الأخرىٰ»، بما في ذلك العدالة (Bull 2002, 93). والنظام ليس بالضرورة هو الهدف الوحيد للدول، ولكنه ينبغي أن يتفوق علىٰ العدالة ما دام أن الحفاظ عليه هو الهدف الأساسي. ويمكن تحقيق الأهداف الأخرىٰ ما دام النظام غير معرض للخطر.

في الواقع، يمكن للمرء رؤية القانون الدولي كجزء من فكرة معينة للنظام في المجتمع الدولي. ودافع كارل شميت نفسه عن هذه الفكرة في كتابه «قانون الأرض» (٢٠٠٦)، حيث أكد أنه منذ القرن السادس عشر علىٰ الأقل استمد القانون الدولي من التوسع التدريجي للمفاهيم المتمركزة أوروبيًّا للقانون، النظام، من حرية البحار، إلىٰ القانون الدولي للنزاع المسلح وفكرة سيادة الدولة وعدم التدخل. وتفاوض الدول بشأن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتصوغها وتصدق عليها بقدر ما لا تنتهك تلك المعاهدات المبادئ الأساسية للنظام الدولي، ومن بينها مبدأ السيادة الوطنية. وتنشئ الدول أيضًا آليات مستقلة لحقوق الإنسان (محاكم، محاكم جنائية، لجان، خبراء أفراد وما إلىٰ ذلك) لكنهم لا يشعرون بأنهم ملتزمون بالضرورة بتقاسم تفسيرات هذه الهيئات، التي من المرجح أن تكون مستوحاة من فكرة فضفاضة عن العدالة العالمية أكثر مما هي مستوحاة من النظام الدولي.

وليس بعيدًا عن الواقعية الكلاسيكية (بمصطلحات المدرسة الإنجليزية) يمكن اعتبار القانون الدولي لحقوق الإنسان نتاج توتر سياسي بين فكرة معينة للنظام الدولي تدافع عنها بعض الدول، ونظرة معينة للعدالة العالمية يدعو إليها خبراء الأمم المتحدة المستقلين، علماء ومنظمات غير حكومية. ويستخدم كل من المسئولين الحكوميين والمدافعين عن حقوق الإنسان مصطلحات القانون الدولي لحقوق الإنسان نفسها (المعايير نفسها، البنود نفسها في المعاهدات نفسها إلخ)، ومع ذلك فهم يعنون أشياء مختلفة في الديالكتيك المذكور أعلاه للمنافسة الهيمنية بين اليوتوبيا وتبرير عمل الدولة (Koskenniemi 2004 and 2005).

الآثار واضحة بالنسبة للمثالين اللذين سبق ذكرهما. وفي حين ستقاوم بعض الدول توسع النظام الدولي لحقوق الإنسان، ترغب بعض الدول الأخرىٰ في ترويج هذا النظام إلىٰ حد تكون فيه القواعد غامضة بشكل كافٍ، ولا تفرض أعباء ثقيلة. فعلىٰ سبيل المثال، كانت الدول الأوروبية راغبة في اعتماد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بمادته ٢ (١)، التي توضح أن الالتزامات تعتمد علىٰ «الموارد المتاحة» والحقوق يجب الوفاء بها «تدريجيًّا». وبالمثل، تتبنىٰ الدول الأوروبية برنامج المسئولية عن الحماية بشكل ممنهج، شريطة توافقه مع إجراءات ميثاق الأمم المتحدة، مدركة أنها لن تعاني عواقب التدخل الأجنبي في أراضيها. وفي حين يتأثر العلماء والممارسون بشكل عام من خلال الإحساس بالعدالة، التضامن والاهتمام الحقيقي برفاهية الآخرين، فإن الواقعية المتحفظة[١] للمدرسة الإنجليزية توصيهم بعدم تجاهل حقيقة أن الحكومات تحركها عوامل مختلفة مرتبطة بالنظام.

---

(١) للمزيد حول الواقعية المتحفظة وغيرها من أنواع الواقعية، انظر:

Jack Donnelly, Realism and International Relations,)Cambridge University press, Cambridge, UK(,2000.

خاتمة

تدعو هذه الورقة إلىٰ تغيير مدروس في موقف المدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين من أجل الانفتاح علىٰ ما يمكن للواقعية تقديمه. في أغلب الأحيان تتجاهل الواقعية وحقوق الإنسان بعضهما بعضًا. ومع ذلك، عرضت هذه الورقة ثلاثة طرق يمكن لحقوق الإنسان عبرها تحسين أدائها مع قليل من الواقعية. تدعونا الواقعية إلىٰ التأمل في الأسباب السياسية التي تجعل بعض المطالب أكثر بروزًا من غيرها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. الواقعية تنصح بالتعقل في استخدام القوة العسكرية. وفي ظل الواقعية، يمكننا تصور القانون الدولي لحقوق الإنسان كنتاج توتر سياسي بين النظام والعدالة في المجتمع الدولي.

لا أنوي تحريف الواقعية لجعلها تقول ما لا يرتاح له معظم الواقعيين. ولا تنكر هذه الورقة أن الواقعيين متشككون في القيم المعيارية في السياسة العالمية. وبغض النظر عن معتقداتهم الشخصية وتفضيلاتهم كأكاديميين، فإن الواقعيين لا يهتمون بوضع حقوق الإنسان في البلدان الأخرىٰ إلا إذا كان هذا الوضع قد يؤدي إلىٰ عدم الاستقرار الإقليمي أو حدوث تحول في توازن القوىٰ. وأعتقد أيضًا أن الواقعيين يواجهون صعوبة في تفسير سبب موافقة الدول علىٰ إنشاء هيئات حقوق إنسان مستقلة لا يكون لتلك الدول سيطرة عليها، برغم ضعف هذه الهيئات. ولا يمكنني تصور كيف يستطيع الواقعيون تفسير الدرجة العالية لامتثال الدول لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وبشكل عام، لا يمكن للواقعيين تفسير وجود نظام دولي يفرض علىٰ الدول التزامات غير

متبادلة. لا تتحمل الدول التزامات حقوق الإنسان بعضها تجاه بعض، بل تجاه شعوبها الخاصة، أو حتىٰ تجاه أي شخص في نطاق ولايتها القضائية.

والواقعية ليست قادرة علىٰ تفسير النظام الدولي لحقوق الإنسان، علىٰ الأقل دورها كمفسر للسياسة العالمية، ولن يصبح الواقعيون نشطاء حقوق إنسان حتىٰ يتوقفوا أولًا عن أن يكونوا واقعيين. ومع ذلك، فقد قالت هذه الورقة إن هناك مجالات تفاعل إستراتيجي ممكنة بين حقوق الإنسان والواقعية. وكما لاحظ روزنبرغ (١٩٩٠, ٢٩٩) فإن الواقعيين يزدادون قوة عندما يتعرضون للنقد علىٰ خلفيات أخلاقية؛ لأن هذا النقد يعطي الواقعية الفرصة لإعلان وضعها المجرد من القيم. دعونا لا ننتقد الواقعية لعدم فعلها ما لا تنوي فعله أبدًا. وبصفتنا علماء حقوق إنسان وممارسين لها، ينبغي لنا التركيز بدلًا من ذلك علىٰ التعامل مع الواقعية فقط للحصول علىٰ صورة أفضل لفهم مختلف للعالم الذي ننوي تغييره. واقتباسًا من كوكس: «لتغيير العالم علينا البدء بفهم العالم كما هو، ما يعنىٰ بنىٰ الواقع التي تحيط بنا» (١٩٨٦, ٢٤٢). ببساطة، تجاهل الواقع الذي يسعىٰ المرء إلىٰ تغييره هو ضمان الفشل.

References

Agamben, Giorgio. 2005. State of Exception. Chicago: University of Chicago Press.

Bull, Hedley. 2002. The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics. London: Palgrave.

Carr, E. H. 2001. The Twenty Years' Crisis. London: Palgrave MacMillan.

Cox, Robert. 1986. "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory". Neorealism and Its Critics, edited by Robert Keohane.254–204. New York: Columbia University Press.

Donnelly, Jack. 2008. "The Ethics of Realism". The Oxford Handbook of International Relations, edited by Christian Reus-Smit and Duncan Snidal. Oxford: Oxford University Press, 162–150.

Freeman, Michael. 2002. Human Rights: An interdisciplinary approach. Cambridge: Polity.

Goldberg, Jeffrey. 2016. "The Obama Doctrine". The Atlantic 317 (3): 90–70.

Goldsmith, Jack, and Posner, Eric. 2005. The Limits of International Law. Oxford: Oxford University Press.

Halliday, Fred. 1992. "International Society As Homogeneity: Burke, Marx, Fukuyama". Millennium – Journal of International Studies 21 (3): 461–435.

Ignatieff, Michael. 2003. "Why Are We In Iraq?; (And Liberia? And Afghanistan?"). The New York Times, 7 September (http://www.nytimes.com/2003/09/07/magazine/why-are-we-in-iraq-and-liberia-and-afghanistan.html accessed 31/05/2017)

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). 2001. The Responsibility to Protect. Ottawa: International Development Research Centre.

Kennan, George. 1985. "Morality and Foreign Policy". Foreign Affairs 64 (2): 218–205.

Koskenniemi, Martti. 1999. "The Effects of Rights on Political Culture". The EU and Human Rights, edited by Philip Alston, 116–99. Oxford: Oxford University Press.

Koskenniemi, Martti. 2004. "International law and hegemony: a reconfiguration". Cambridge Review of International Affairs 17 (2): 218–197.

Koskenniemi, Martti. 2005. From Apology to Utopia: The Structure of International Legal Argument. Cambridge: Cambridge University Press.

Krasner, Stephen. 1993. "Sovereignty, Regimes, and Human Rights". Regime Theory and International Relations, edited by Volker Rittberger. Oxford: Oxford University Press, 167–139.

Krasner, Stephen. 2002. "Realist Views of International Law". Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law) 96: 8–265.

Landman, Todd. 2006. Studying Human Rights. Oxon: Routledge.

Lettinga, Doutje, and van Troost, Lars (eds.). 2015. Can human rights bring social justice? Twelve essays. Amsterdam: Amnesty International Netherlands.

Mahanty, Daniel. 2013. "Realists, Too, Can Stand for Human Rights". The National Interest, October.

Mearsheimer, John. 1994/95."The False Promise of International Institutions". International Security 19 (3): 49–5.

Mearsheimer, John. 1995. "A Realist Reply". International Security 20 (1): 93–82.

Mearsheimer, John. 2014. "America Unhinged". The National Interest, January (available on http://nationalinterest.org/article/americaunhinged-9639, accessed 31/05/2017).

Mearsheimer, John and Walt, Stephen. 2003. "An unnecessary war". Foreign Policy, January (http://foreignpolicy.com/2009/11/03/an-unnecessary-war-2/, accessed 31/05/2017)

Morgenthau, Hans. 1940. "Positivism, Functionalism, and International Law". The American Journal of International Law 34 (2): 284–260.

Morgenthau, Hans. 1948. "The Twilight of International Morality". Ethics 58(2): 99–79.

Morgenthau, Hans. 1965. "We Are Deluding Ourselves in Vietnam". The New York Times, 18 April.

Morgenthau, Hans. 1979. Human Rights and Foreign Policy. New York: Council on Religion and International Affairs.

Posner, Eric. 2014. The Twilight of Human Rights Law. Oxford: Oxford University Press.

Rosenberg, Justin. 1990. "What's the Matter with Realism?". Review of International Studies 16 (4): 303–285.

Schmitt, Carl. 2006. The Nomos of the Earth: In the International Law of the Jus PublicumEuropeaum. New York: Telos Press.

Schmitt, Carl. 2007. The Concept of the Political. Chicago: The University of Chicago Press.

Schulz, William. 2001. In Our Own Best Interest: How Defending Human Rights Benefits Us All. Boston: Beacon Press.

Stammers, Neil. 2009. Human Rights and Social Movements. London: Pluto Press.

United Nations General Assembly. 2005. Resolution 60/1. World Summit Outcome, 24 October, UN doc: A/RES/60/1.

Walt, Stephen. 2016. "Why Is American So Bad at Promoting Democracy in Other Countries?". Foreign Policy, April (http://foreignpolicy.com/2016/04/25/ why-is-america-so-bad-at-promoting-democracy-in-other-countries/, accessed 31/05/2017).